



# «أنصار الشريعة».. بضاعة «أخوان اليمن» لدول للمنطقة

في يوليو في محافظة حضرموت في إطار الاستهداف المتواصل لقيادات عسكرية وأمنية، فضلا عن الاستيلاء على أموال كانت مخصصة لرواتب قوات الجيش، وذلك امتداداً لعمليات السطو المسلح على البنوك ومكاتب البريد التي وصل إجمالي قيمتها إلى حوالي 1,5 مليار دولار خلال عامين.

وفي تونس نشبت مواجهات بين بعض عناصر حركة «أنصار الشريعة» وقوات الجيش في 5 يونيو الفائت في منطقة «جبل الشعاني» التي تتمركز فيه كوادر تنظيمات راديكالية، وقد تصاعدت الخسائر في صفوف قوات الجيش نتيجة قيام عناصر هذه التنظيمات بنشر ألغام بدائية الصنع على طول الطرق الرئيسية لا يمكن كشفها بسهولة، وهو ما يرتبط باحتدام المواجهات بين الشرطة و«أنصار الشريعة» عقب إلغاء مؤتمر تابع للتنظيم بالقيروان في 20 مايو الماضي، وهو ما وصفه أبو عياض التونسي القيادي بالتنظيم بـ«حماقات طواغيت السلطة» متوعداً إيهاهم برّد قاسٍ على مقتل أحد أنصاره في هذه المواجهات.

بينما أشارت بعض التقارير الأمنية في ليبيا إلى أن الاشتباكات التي وقعت في بني غازي بين مسلحين وقوات الجيش، في 6 يوليو، والتي أسفرت عن مقتل 6 أفراد وإصابة العشرات، تقع مسئوليتها على بعض عناصر حركة «أنصار الشريعة» الذين تم طردهم من بني غازي بعد تظاهر سكان المدينة ضدهم، واتهامهم باغتيال قاض في درنة التي تخضع للسيطرة الأمنية لأنصار السنة، وعلى الرغم من أن نشاط جماعة «أنصار الشريعة» قد تراجع في مالي إثر التدخل العسكري الفرنسي، فإن بعض خلايا التنظيم لا تزال تسيطر على مناطق غير محدودة في شرق مالي، وتستغل الطبيعة الصحراوية في الانتقال لدول شمال إفريقيا خاصة ليبيا والجزائر.

الدولة على إقليمها خاصة في اليمن التي يسعى فيها الحراك الجنوبي للحصول على استقلال ذاتي، بينما تشنق تنظيمات «أنصار الشريعة» في ليبيا في ظل افتقاد الدولة السيطرة على أرجاء إقليمها، ومن ثم بدأت تلك الجماعات الراديكالية تحل محل الدولة في بسط الأمن، والإمداد بالخدمات الأساسية في مقابل فرض رؤيتها للشريعة والحدود على المجتمع. بروز التحولات الفكرية الراديكالية، حيث لم تعد التنظيمات السلفية الجهادية تعتمد على الدعوة والنصح والإرشاد، وإنما أضحت تميل إلى توظيف العنف المجتمعي وأساليب جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلا عن تكفير المعارضين، وهو ما يفسر اغتيال شرقي بلعدي في تونس، فضلا عن تقسيم دول العالم العربي إلى طائفتين هما «أرض الإسلام» وهي الدول التي شهدت صعوداً للحركات الإسلامية مثل مصر وتونس وتركيا، و«أرض الجهاد» وهي الدول التي تحكمها نظم حكم غير إسلامية والتي تصنف كـ«أعداء للشريعة» على غرار الجزائر وسوريا، وهو ما أكده بيان نُشر على موقع «أنصار المجاهدين» الإلكتروني في مطلع يوليو عقب تواصل بين قيادات «أنصار الشريعة» وفروع «تنظيم القاعدة».

وأجماً، فإن المسار المرجح لنشاط «أنصار الشريعة» هو التصعيد، خاصة في ظل بداية تزايد النفور من نظم الحكم التي تصدرها جماعة الإخوان المسلمين عقب الثورات العربية، وتزايد احتمالات انضمام بعض كوادر الحركات السلفية والإخوانية للتنظيمات الراديكالية كأحد آليات مواجهة المجتمع والدولة إذا ما تم إقصاؤهم من العملية السياسية، فضلا عن تصعد دول الإقليم، وعودة بعض كوادر تلك التنظيمات من ساحات القتال في سوريا بما أكسبها خبرة قتالية تلازمت مع انتشار الأسلحة النوعية خاصة في اليمن وليبيا، بما يهدد تماسك المجتمع واستقراره، وربما تسعى جماعات أنصار الشريعة إلى تكوين شبكة عنقودية على مستوى الإقليم استلهاماً لنموذج «تنظيم القاعدة» لتدعيم نشاطها وانتشارها بما يعزز ما تمثله من تهديد.

\* مدرس مساعد العلوم السياسية - جامعة القاهرة

تصاعد نشاط تنظيمات «أنصار الشريعة» على امتداد الإقليم، بحيث باتت تمثل تحدياً جوهرياً للأمن والاستقرار في خضم الصراعات السياسية والتصاعدات الاجتماعية والصدمات الطائفية التي اجتاحت دولاً عدة عقب الثورات العربية، حيث تخلت هذه التنظيمات عن الحذر السياسي الذي اتبعته في علاقتها بالسلطة الحاكمة، وعادت للمناوأة العنيفة للدولة والمجتمع، من خلال محاولة فرض رؤى جديدة لتطبيق الشريعة الإسلامية، والصدام مع السلطة، بما لذلك من تبعات سياسية واجتماعية، في إطار تحولات التيارات الجهادية العنيفة، والتي من المحتمل أن تتصاعد عملياتها، خلال الفترة المقبلة، في دول مثل مصر وتونس وليبيا واليمن.

محمد عبدالله يونس \*

## «الإخوان» يدعمون جماعات «أنصار الشريعة» لمواجهة الثورات ضد حكمهم

### «أنصار الشريعة» بمصر تأسس بعد خلع مرسي ويقال لإنشاء إمارة في سيناء

الماضي، أعلن عن تشكيل جماعة «أنصار الشريعة» في مصر عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه، حيث هددت بشن حرب على قوات الجيش والشرطة في شبه جزيرة سيناء، ردّاً على استهداف التيارات الإسلامية على حد تعبير البيان.. بينما تصاعد نشاط «أنصار الشريعة» في اليمن باغتيال ضابطي استخبارات

تأسيسها في ديسمبر 2012م، وينتمي أغلب قادتها إلى قبيلة «البرابيش» في تمبكتو، ويرتبطون بعلاقات تحالف مع حركة «أنصار الدين» الراديكالية.

#### عنف متصاعد

اكتسب نشاط تنظيمات «أنصار الشريعة» في الإقليم زخماً متصاعداً في الآونة الأخيرة.. ففي مطلع يوليو

#### جذور الأنصار

على الرغم من أن نشأة تنظيمات «أنصار الشريعة» جاءت كخلفية ملحققة بـ«تنظيم القاعدة» في اليمن في أبريل 2011م، بدعم من القيادي ذي الأصل الموريتاني أبوالمندر الشنقيطي، إلا أنها ما لبثت أن تمددت أفقياً في دول عدة بالإقليم، وباتت تمثل نموذجاً للتنظيمات القاعدية العنقودية التي تقوم على اللامركزية في نشاطها وإن تطابقت أهدافها.

وتعتبر اليمن نقطة الارتكاز الأساسية لـ«أنصار الشريعة» وخاصة بعد استيلاء كوادرها على محافظتي أبين وشبوة في أواخر عام 2011م، وإعلانها إمارات إسلامية تطبق فيها الحدود الشرعية، إلى أن تصدت لهم الصحوات القبليّة وقوات الجيش في يونيو 2012م، غير أن التنظيم حافظ على بقائه وقدراته العسكرية.

في المقابل، تزجج جذور «أنصار الشريعة» في تونس إلى الإفراج عن القيادات الراديكالية عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وخاصة أبو عياض التونسي الذي قام بتأسيس جماعة «أنصار الشريعة» في أبريل 2011م، إلى أن وصل عدد كوادره إلى 12 ألف عضو، وبدأ نشاط التنظيم ينحو تجاه العنف منذ اغتيال كوادره للقيادي اليساري شكري بلعدي في فبراير الماضي،

وتنفيذهم لهجمات على السفارة الأمريكية في تونس والأنشطة الثقافية التي يعتبرها التنظيم مخالفة للشريعة.

بينما يمثل تنظيم «أنصار الشريعة» في ليبيا أنموذجاً مختلفاً، حيث اعتمد المجلس الوطني الانتقالي على مليشيات «أنصار الشريعة» في بني غازي ودرنة لحفظ الأمن والنظام بعد سقوط نظام القذافي، إلا أن الجماعة بدأت في تطبيق الحدود في نطاق تمرركزها، ونسب إليها تفجير السفارة الأمريكية في بني غازي في سبتمبر 2012، فضلا عن هدم الأرضة الصوفية، وهو ما ينطبق أيضاً على «أنصار الشريعة» في مالي التي تم

## محفزات الانتشار

يرتبط تصاعد دور تنظيمات «أنصار الشريعة» في الإقليم بجملة التحولات التي شهدتها الدول العربية وأدت إلى تبدل السياقات السياسية والاجتماعية، في ظل ضعف الضوابط الأمنية، وانهايار قبضة النظم السياسية الحاكمة، لا سيما في دول الثورات العربية، بما وفر مناخاً مواتياً لصعود التيارات الراديكالية، وفي هذا الإطار تمثلت أهم محفزات انتشار تنظيمات «أنصار الشريعة» فيما يلي:

- تداعي نماذج الصعود الإسلامية، حيث أدى سقوط حكم الرئيس السابق محمد مرسي في مصر إلى تصاعد نشاط تنظيمات السلفية الجهادية في سيناء، التي تسعى لإنهاء سيطرة الدولة وإعلانها إمارة إسلامية، وهي محاولة تكررت عدة مرات منذ اندلاع ثورة 25 يناير، كان أحد تجلياتها مقتل 16 من قوات حرس الحدود المصرية في أغسطس الماضي، وعمليات تفجير خط الغاز المتصل بين مصر والأردن وإسرائيل، والهجمات المتتالية على مناطق تمرركز الجيش والشرطة.
- انتشار الفوضى الأمنية، إذ ترتب على الثورات العربية انهيار الجيوش وانتشار ملكية السلاح وتكوين الميليشيات، ومن ثم تمكنت بعض جماعات «أنصار الشريعة» من السيطرة على بعض المناطق، وتطبيق الحدود بمعزل عن الدولة..
- ففي اليمن خضعت مناطق شبوة وأبين لحكم «أنصار الشريعة» إلى أن تدخلت القبايل بالتعاون مع قوات الجيش لطردهما من مناطق تمرركزها، وهو ما ينطبق أيضاً على بني غازي ودرنة في ليبيا وهي المناطق التي تولت فيها «أنصار الشريعة» مسئولية حفظ الأمن، وقامت بتطبيق الحدود كنظام قضائي مستقل عن الدولة حتى تصاعدت احتجاجات أهالي بني غازي على ممارساتها وتم طردهم، وهو ما لم يقض على وجودها تماماً في ليبيا.
- تصاعد الاتجاهات الانفصالية، فقد جاء صعود حركات «أنصار الشريعة» نتيجة تقويض سلطة

### احتجاجاً على قطع الكهرباء، منذ الخميس

## أبناء شبوة يشعلون الإطارات ويطالبون المحافظ بإعادة التيار أو الرحيل

كشفت مذكرة موجهة من رئيس مصلحة الجمارك إلى وزير المالية بشأن تحديد مصدر تمويل إنشاء مبنى العمليات لجمرك ميناء الحديدة وطبقاً للمذكرة فقد وصلت التكلفة التقديرية لإنشاء المبنى مبلغاً وقدره "250" مليون ريال.. ومن خلال الوثيقة التي نشرها المركز الاعلامي لجهة إنقاذ الثورة يتضح أن مصلحة الجمارك لم تنزل مناقصة لهذا المبنى وإنما اعتمدت في تحديد التكلفة التقديرية لإنشائه على مكتب استشاري هندسي، دون أن تكشف عن اسمه في المذكرة المرفقة، وهو ما يعد مخالفة قانونية، تمت بالتواطؤ من قبل وزير المالية. وللعلم فإن مصدر التمويل (التربتك) الذي حدده وزير المالية، يتوافر فيه مبالغ باهظة يتم تحصيلها من المغتربين وبواقع مائتي ريال سعودي على كل سيارة، وتحصيل هذه المبالغ غير قانوني. وإيرادات الترتك مجنبة تحت تصرف وزير المالية، وتم الاستفادة من هذه المبالغ دون رقابة أو محاسبة، ما يعني أن صرف المبالغ المحصلة من الترتك ينطبق عليها ما ينطبق على تحصيلها.

كشفت مذكرة موجهة من رئيس مصلحة الجمارك إلى وزير المالية بشأن تحديد مصدر تمويل إنشاء مبنى العمليات لجمرك ميناء الحديدة وطبقاً للمذكرة فقد وصلت التكلفة التقديرية لإنشاء المبنى مبلغاً وقدره "250" مليون ريال.. ومن خلال الوثيقة التي نشرها المركز الاعلامي لجهة إنقاذ الثورة يتضح أن مصلحة الجمارك لم تنزل مناقصة لهذا المبنى وإنما اعتمدت في تحديد التكلفة التقديرية لإنشائه على مكتب استشاري هندسي، دون أن تكشف عن اسمه في المذكرة المرفقة، وهو ما يعد مخالفة قانونية، تمت بالتواطؤ من قبل وزير المالية. وللعلم فإن مصدر التمويل (التربتك) الذي حدده وزير المالية، يتوافر فيه مبالغ باهظة يتم تحصيلها من المغتربين وبواقع مائتي ريال سعودي على كل سيارة، وتحصيل هذه المبالغ غير قانوني. وإيرادات الترتك مجنبة تحت تصرف وزير المالية، وتم الاستفادة من هذه المبالغ دون رقابة أو محاسبة، ما يعني أن صرف المبالغ المحصلة من الترتك ينطبق عليها ما ينطبق على تحصيلها.

تعيش محافظة شبوة منذ عدة أيام ظلاماً دامساً، جراء استمرار حجز قاطرات الديزل بسبب قطاع قبلي.. وكان أبناء محافظة شبوة قد قاموا السبت بمسيرة احتجاجية في الشوارع وإحراق الإطارات جوار منزل المحافظ احتجاجاً على استمرار انقطاع الكهرباء.. مطالبين المحافظ الأخواني بحمل مسئوليته وإعادة التيار الكهربائي، ووقف معاناتهم.. او مغادرة المحافظة. يذكر أن قطاعاً قبلياً في منطقة شرح ميفع، بين محافظتي حضرموت وشبوة، يقوم بحجز قاطرات الديزل والبترول المخصصة للمحافظة. وبهذا الخصوص ذكر مسؤولون في مؤسسة كهرباء شبوة بأن انقطاعاً

كاملاً للكهرباء، على المحافظة بدأ منذ صباح يوم الخميس وذلك اثر منع السيارات الناقلة لمادة الديزل الخاص بالكهرباء، من التحرك من قبل المدعو حسين دغشه، مما أدى إلى نفاذ كل المخزون وانقطاع التيار الكهربائي عن المحافظة بشكل تام مما تسبب في تعطيل المصالح العامة والخاصة. وحسب فرع المؤسسة قد تسبب الانقطاع في إلحاق خسائر مالية تكبدتها المؤسسة وكذلك المواطنون وتعرض الحياة العامة للتعطيل من هذا الفعل بما فيها دفع قيمة الغرامات للشركة المنتجة للطاقه الكهربائية أثناء التوقف عشرة آلاف دولار يومياً عن الانقطاع.